

الخاتمة

بعد التعرف على الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية والمفاهيم المرتبطة بها وأسباب تطورها وأهدافها في المحافظة على أصول المنشأة واستغلالها بالكفاءة والفعالية المطلوبة، ودقة البيانات المحاسبية، وما يترتب على هذه الأخيرة في بناء قرارات رشيدة من الجهات المختلفة، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة مسبقاً، وكذلك خصائص هذه البنية الرقابية والمكونات التي تقوم عليها، من بيئة رقابية والتي تشكل المظلة لباقي المكونات، تقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصال، والرقابة، هذه المقومات التي يقع على عاتق الإدارة العليا تصميمها بإحكام وتطويرها وتحديثها، لتحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية بالفعالية المطلوبة ومنه تحقيق الأهداف العامة المرسومة، والمحافظة على سلامة المنشأة وتطورها وميزتها التنافسية ومن ثم استمراريتها؛ هذه البنية الرقابية التي هي من أهم أدلت الإثبات التي يعتمد عليها مراجعوا الحسابات في إبداء رأيهم حول سلامة القوائم المالية، من خلال التخطيط لعملية المراجعة وتحديد حجم وطبيعة الاختبارات ونوعية المراجعة اللازمة بعد تقييمها والحكم على متانتها وتحديد نقاط الضعف والقوة فيها.

ونتيجة التطور التكنولوجي الملموس في مجال المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية باستخدام الحاسبات الكبيرة ونظم التشغيل وشبكات الاتصال والتبادل الإلكتروني للبيانات خلال السنوات السابقة وهذا لمواجهة الكم الهائل من البيانات المتولدة عن العمليات نتيجة توسع النشاط وكبر حجم المنشآت، حيث أصبحت جزءاً من بيئة المنشأة، هذه البيئة التي تمتاز بالسرعة والدقة وجعلت المعلومات أكثر أهمية وحيوية ومرونة، إلا أنها تحمل في طياتها العديد من المخاطر المرتبطة بطبيعتها من مخاطر البرامج والأجهزة والغش التكنولوجي، وتخزين ونقل البيانات وغيرها، الأمر الذي يتطلب من الإدارة عدم تجاهلها ووضع الإجراءات الرقابية العامة والتطبيقية اللازمة للحيلولة دون وقوع هذه المخاطر، ويقصد بالرقابة العامة تلك الرقابة المتعلقة بوظائف تكنولوجيا المعلومات وتشمل إدارة وظيفة تكنولوجيا المعلومات، تطوير النظم، واقتناء البرامج وصيانتها، والحفظ المادي للبرامج والتجهيزات والبيانات، وهي مصممة لحماية الرقابة التطبيقية وضمان فعاليتها، وتشمل الرقابة التطبيقية على ثلاث أنواع وهي: الرقابة على المدخلات، الرقابة على المعالجة، الرقابة على المخرجات؛ هذه البيئة التي وجب على المحاسب أن يحوز المعرفة والمهارة اللتان تمكنه من تطبيق واستخدام نظم المعالجة الآلية

وأداء المهام الملقة على عاتقه بكفاءة وفعالية، وعلى مراجع الحسابات أن يفقهها لجمع أدلة الإثبات في هذه البيئة الإلكترونية والتي تمكنه من إبداء رأيه حول مدى سلامة القوائم المالية.

و لدراسة أثر هذه البيئة على فعالية نظام الرقابة الداخلية قمنا بدراسة حالة الوكالة التجارية لشركة اتصالات الجزائر والتي تطبق نظام معالجة آلية يقوم بتسيير مختلف العمليات التجارية والتقنية والمالية والمحاسبية، وبعد التعرف على الشركة بصفة عامة ووكالتها التجارية ونظام المعالجة الآلية المطبق، وهذا لاختبار صحة الفرضيات المتوصل إليها نظريا والإجابة على الإشكالية المطروحة معتمدين على الملاحظة الشخصية والاستعانة ببيانات وسجلات ووثائق الشركة.

وبناء على البحث بشقيه النظري والتطبيقي توصلنا لمجموعة من النتائج وهي:

1. إن امتلاك المنشأة لنظام رقابة داخلية متين وفعال، يعطي تأكيدا معقول أن المنشأة تتحكم في المخاطر التي تعيق تحقيق الأهداف العامة والمحافظة على استمراريتها، من خلال المحافظ على الأصول والموارد واستعمالها بكفاءة وفعالية، دقة البيانات المحاسبية التي تقود إلى تأسيس قرارات رشيدة، ومتابعة الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة مسبقا.
2. تقع على الإدارة العليا مسؤولية بناء وتصميم نظام رقابة داخلية فعالة، وتوفير البيئة الرقابية المناسبة التي تنشط فيها باقي المقومات الرقابية.
3. يقوم مراجع الحسابات بتقييم نظام الرقابة الداخلية والتعرف على نقاط القوة والضعف، ولتقدير خطر الرقابة، وتحديد حجم الاختبارات ونوعية المراجعة اللازمة.
4. تختلف مخاطر بيئة المعالجة الآلية للبيانات عن مخاطر العمل اليدوي.
5. يقع على الإدارة مسؤولية وضع إجراءات الرقابة العامة والتطبيقية كافية تمنع وقوع مخاطر البيئة الآلية.
6. على المحاسب ومراجع الحسابات، أن يحوزا المعارف اللازمة للأداء مهامهما بالكفاءة والفعالية المطلوبة.
7. في وجود إجراءات رقابية عامة وتطبيقية كافية، تضمن نظم المعالجة الآلية للبيانات حماية أصول المنشأة واستعمالها بكفاءة وفعالية من خلال المعلومات الصحيحة والدقيقة والمناسبة التي توفرها، وقدرة هذه النظم على التعامل مع الأجهزة المتطورة وتوصيل كل البيانات عنها.

8. تخفيض تكاليف المعالجة اليدوية وتفادي المخاطر المرتبطة بها، وزيادة الإيرادات من خلال ضبط عملية تسجيلها في حساباتها.
9. في حالة كفاية الإجراءات الرقابية عامة والتطبيقية، تعمل نظم المعالجة الآلية للبيانات على ضبط الدقة والثقة في البيانات المحاسبية، تساعد على تأسيس القرارات رشيدة، من خلال سرعة المعالجة واتساقها والقدرة العالية على تخزينها واسترجاعها، والفصل الآلي بين القيام بالعمليات المختلفة وعملية التسجيل في الدفاتر والسجلات المحاسبية، وتوصيلها إلى الجهات المختلفة، في الوقت المناسب.
10. تمنح نظم المعالجة الآلية للبيانات فرصة للمنشأة للتأكد من درجة الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة مسبقا من خلال دمج تبادل المعلومات وتخفيض عدد المستويات التنظيمية، وربط الإدارات التنفيذية بالإدارة العليا، ووصول مؤشرات الأداء بدقة وفي الوقت المناسب.
11. تزيد فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للبيانات وهذا مع كفاية الإجراءات الرقابية.

التوصيات

- من خلال دراستنا لموضوع البحث واستخراج النتائج يمكننا أن نقدم الاقتراحات والتوصيات التالية:
- على المنشآت أن تعي وتفقه بيئة المعالجة الآلية للبيانات وكل ما يرتبط بها، وتضع خطة رقابية محكمة في ظل البيئة الآلية المتطورة والسهر على تحديثها وفق المستجدات والمتغيرات الداخلية والخارجية للاستفادة من الميزات التي تمنحها وتفادي المخاطر المرتبطة بها، للحصول على نظام رقابة داخلية فعال.
 - تصميم أو اقتناء البرامج والأنظمة الآلية الأكثر تطورا والحرص على التطبيق الجيد لها وفق التشغيل المعياري.
 - امتلاك وتدريب الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على ضمان التطبيق والتشغيل الملائم للأنظمة والبرامج، والقادرة على تطويرها وتحديثها.
 - التواصل مع التطورات الحديثة التي تخص نظم المعالجة الآلية للبيانات من خلال المؤتمرات والندوات ومتابعة ما يستجد في هذه التكنولوجيا ومسايرة أنظمة الرقابة لها.

- تكوين وتأهيل مجموعة من المدققين الداخليين، لتدقيق أنظمة المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية والتأكد من سلامتها وموافقته للأهداف المرجوة منها، بشكل مستمر، وتحديد أي قصور فيها و إبلاغ ذلك للجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

آفاق البحث

بعد دراسة تأثير المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية على فعالية نظام الرقابة الداخلية وتطبيق ذلك على قطاع خدمات الاتصال نأمل على تنوع المجالات والقطاعات.

وهناك العديد من الدراسات ذات الصلة والتي تتطلب الدراسة مثل:

- مدى قابلية النظم المحاسبية الآلية الحالية على تطبيق النظام المالي والمحاسبي الجديد.
- أثر استخدام النظم المحاسبية الآلية الجاهزة وقابليتها لتتماشى مع التغيرات في المعايير المحاسبية الدولية.
- أثر التجارة الإلكترونية على أنظمة الرقابة الداخلية ومهنة المحاسبة والمراجعة.

تم بحمد الله